معدل يعكس استمرار توسع المنشآت التجارية والخدمية في اعتماد حلول الدفع الإلكتروني وتحديث بنيتها التشغيلية

7 أجهزة دفع إلكتروني جديدة تضاف يومياً.. في أسواق الكويت

■ 96٪ من إجمالي معاملات المدفوعات في البلاد «إلكترونية» مقارنة بـ 48٪ قبل 16 عاماً ■ 85٪ من إجمالي قيمة عمليات الدفع غير نقدية.. يحفزها الدفع التلامسي والمحافظ الرقمية و«ومض»

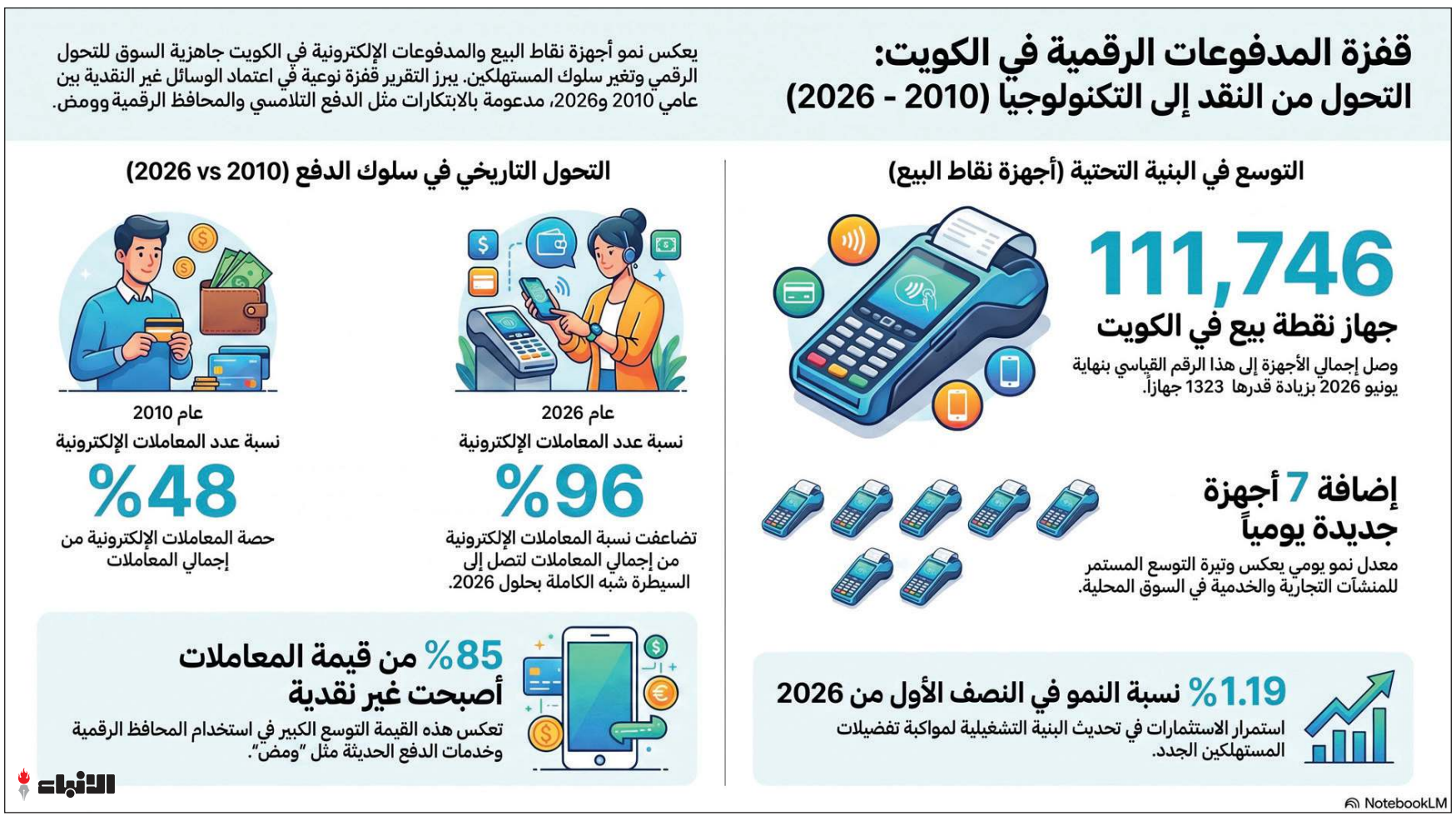

علي إبراهيم

تواصل الكويت تعزيز بنيتها التحتية للمدفوعات الإلكترونية بوتيرة متصاعدة، في انعكاس مباشر لتطور قطاع البيع بالتجزئة واتساع رقعة وحجم الأنشطة التجارية، إذ لم تعد أجهزة نقاط البيع مجرد وسيلة لتحصيل قيمة المشتريات، بل أصبحت مؤشرا اقتصاديا يقيس حجم انتشار الأنشطة التجارية الحديثة ومدى جاهزية الأسواق للتحول الرقمي، كما أن تنامي هذه الأجهزة يعكس استمرار الاستثمارات في قطاعي التجارة والخدمات، وارتفاع إقبال المنشآت على توفير حلول دفع أكثر سرعة وكفاءة، بما يواكب تغير سلوك المستهلكين وتفضيلهم المتزايد للمدفوعات الإلكترونية على النقد.

وأشار بنك الكويت المركزي إلى أن سلوك الدفع الإلكتروني في الكويت شهد تغيرات كبيرة منذ عام 2010 حتى الآن، مبينا أنه في عام 2010 كانت المدفوعات الإلكترونية تشكل 48٪ فقط من إجمالي عدد المعاملات، وبحلول الربع الثاني من عام 2026 (أي بعد مرور نحو 16 عاما) ارتفعت لتشكل 96٪ من إجمالي عدد المعاملات. ولم يقتصر التحول على عدد المعاملات فقط، بل شمل قيمتها أيضا، إذ مثلت المدفوعات غير النقدية في الربع الثاني من عام 2026 نحو 85٪ من إجمالي قيمة المعاملات، مدفوعة بالتوسع في الدفع التلامسي والمحافظ الرقمية وخدمة «ومض».

وفي هذا السياق، كشفت بيانات «المركزي» عن ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع بنسبة 1,19٪ خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة بلغت 1323 جهازا، ليصل إجمالي الأجهزة إلى 111,74 ألف جهاز بنهاية يونيو الماضي، مقارنة بـ110,42 آلاف جهاز بنهاية ديسمبر 2025.

ويعني ذلك أن السوق المحلية أضافت في المتوسط أكثر من 7 أجهزة نقاط بيع يوميا خلال الأشهر الستة الأولى من العام، وهو معدل يعكس استمرار توسع المنشآت التجارية والخدمية في اعتماد حلول الدفع الإلكتروني وتحديث بنيتها التشغيلية.

ويحمل هذا النمو دلالات اقتصادية تتجاوز مجرد زيادة عدد الأجهزة، إذ يرتبط عادة بتوسع قاعدة المتاجر والمطاعم والمنشآت الخدمية، وارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي، فضلا عن تنامي المنافسة بين الشركات على تقديم تجربة شراء أكثر سهولة وسرعة. كما يعكس زيادة ثقة أصحاب الأعمال في النشاط الاقتصادي، واتجاههم إلى الاستثمار في وسائل الدفع الحديثة التي أصبحت عنصرا أساسيا في تشغيل الأعمال، لاسيما مع تزايد الاعتماد على التجارة الإلكترونية والتطبيقات الذكية وخدمات التوصيل.

السحب الآلي

وفي المقابل، تكشف البيانات عن استمرار التحول في سلوك العملاء بعيدا عن استخدام النقد، وهو ما انعكس في تراجع الحاجة إلى أجهزة السحب الآلي، فقد انخفض عدد أجهزة السحب الآلي بنسبة 2,7٪، بما يعادل 64 جهازا، ليبلغ 2285 جهازا بنهاية يونيو 2026، مقارنة بـ2349 جهازا في نهاية ديسمبر 2025. ويعكس هذا التراجع انتقال جزء متزايد من العمليات المالية اليومية إلى المدفوعات الإلكترونية المباشرة، حيث أصبحت البطاقات المصرفية والمحافظ الرقمية تغني عن السحب النقدي في معظم عمليات الشراء، الأمر الذي يدفع القطاع المصرفي إلى إعادة توجيه استثماراته نحو قنوات الدفع الرقمية الأكثر استخداما.

البطاقات

ويعد النمو المتواصل في إصدار البطاقات المصرفية أحد أبرز المؤشرات على اتساع قاعدة التعامل مع الخدمات المالية في الكويت، إذ إن زيادة عدد البطاقات الجديدة تعني دخول مزيد من العملاء إلى منظومة المدفوعات الإلكترونية، سواء عبر فتح حسابات مصرفية جديدة أو تنويع المنتجات المصرفية المقدمة للعملاء.

وأظهرت البيانات إصدار نحو 203,3 آلاف بطاقة مصرفية خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة نسبتها 1,49٪ مقارنة بـ200,3 ألف بطاقة في نهاية ديسمبر 2025، بما يعكس استمرار النشاط المصرفي في استقطاب عملاء جدد وتوسيع استخدام أدوات الدفع الحديثة.

وتتجلى ملامح الشمول المالي بصورة أوضح في الارتفاع الكبير للبطاقات المصرفية السارية، التي نمت بنسبة 5,23٪ خلال 6 أشهر فقط، بإضافة 396,2 ألف بطاقة جديدة، ليصل إجمالي البطاقات السارية إلى 7,963 ملايين بطاقة بنهاية يونيو 2026، مقارنة بـ7,566 ملايين بطاقة في نهاية العام الماضي.

ويؤكد هذا النمو أن الخدمات المصرفية أصبحت أكثر انتشارا بين الأفراد، وأن الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية لم يعد مقتصرا على فئة محددة، بل تحول إلى ممارسة يومية تشمل مختلف شرائح المجتمع.

الكويت متقدمة

وتعكس هذه الأرقام كذلك المستوى المتقدم الذي بلغته الكويت في مجال الشمول المالي، إذ وصل عدد البطاقات المصرفية السارية إلى ما يعادل نحو 150 بطاقة لكل 100 من السكان، في وقت بلغ فيه عدد سكان الكويت 5,31 ملايين نسمة بنهاية النصف الأول من عام 2026.

ويشير هذا المعدل إلى أن شريحة واسعة من الأفراد تمتلك أكثر من بطاقة مصرفية، سواء بطاقات السحب الآلي أو البطاقات الائتمانية أو بطاقات الدفع المسبق، وهو ما يعكس تنوع الخدمات المصرفية وارتفاع مستوى استخدام الأدوات المالية الرقمية في الحياة اليومية.

وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة أن الاقتصاد الكويتي يواصل تعزيز مقومات الاقتصاد الرقمي، من خلال التوسع في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، وارتفاع معدلات الشمول المالي، وتزايد اعتماد المستهلكين والمنشآت على وسائل الدفع الحديثة. ومن المتوقع أن يسهم هذا المسار في رفع كفاءة النشاط التجاري، وخفض تكاليف التعاملات النقدية، وتعزيز الشفافية المالية، فضلا عن دعم نمو قطاع التجزئة والخدمات، بما ينسجم مع توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة يعتمد بصورة متزايدة على التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي.

توّج جهوده بالحصول على أربع شهادات «آيزو» متخصصة في الموارد البشرية

«الوطني» يرسخ ريادته في إدارة رأس المال البشري وفق أعلى المعايير العالمية

يواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات الرائدة في إدارة رأس المال البشري على مستوى المنطقة، من خلال استراتيجية متكاملة تضع الكفاءات البشرية في صميم أولوياتها، وتعتبرها الركيزة الأساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للمجموعة.

ويعكس هذا النهج التزام البنك المستمر بتطوير بيئة عمل متكاملة تواكب أفضل الممارسات العالمية، وتسهم في استقطاب الكفاءات وتمكينها وتطويرها، بما يدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية على المدى الطويل.

وعلى مدار السنوات الماضية، واصلت الموارد البشرية للمجموعة في بنك الكويت الوطني تنفيذ خطط ومبادرات نوعية شملت تطوير السياسات والإجراءات، وتعزيز ثقافة الأداء والتميز، والاستثمار في برامج التطوير المهني والقيادي، إلى جانب تبني أحدث الممارسات في مجالات التوظيف وإدارة المواهب والتخطيط للقوى العاملة، ما أسهم في بناء منظومة مؤسسية متكاملة لإدارة رأس المال البشري ترتكز على الحوكمة والكفاءة والاستدامة، وتواكب المتطلبات المتغيرة لبيئة الأعمال على المستويين المحلي والدولي.

وتوجت هذه الجهود بحصول بنك الكويت الوطني مؤخرا على أربع شهادات عالمية متخصصة في معايير الجودة «آيزو» للموارد البشرية، شملت شهادة ISO 23326:2022 المعنية بمشاركة الموظفين، وشهادة ISO 30414:2025 المتعلقة بتقارير رأس المال البشري والإفصاح، وشهادة ISO 30405:2023 الخاصة بالإرشادات التوجيهية للتوظيف، إضافة إلى شهادة ISO 10015:2019 المعتمدة في إدارة الكفاءات والتدريب وقياس الفعالية. ويبرهن هذا الإنجاز على مستوى التقدم الذي أحرزته منظومة الموارد البشرية للمجموعة، ونجاحها في تطبيق أفضل الممارسات العالمية عبر مختلف مراحل رحلة الموظف، الأمر الذي أهل «الوطني» ليكون أول بنك والوحيد في دول مجلس التعاون الخليجي الذي ينجح في الحصول على هذه الحزمة المتكاملة من الشهادات الدولية المتخصصة في الموارد البشرية.

عماد العبلاني

وبهذه المناسبة، قال رئيس الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني: «في بنك الكويت الوطني، ننظر إلى رأس المال البشري باعتباره المحرك الأساسي لنجاح أعمالنا واستدامة نمونا، ولذلك نحرص على تطوير منظومة متكاملة تمكن الموظفين من تحقيق أقصى إمكاناتهم المهنية، وتوفر لهم بيئة عمل محفزة تواكب أفضل الممارسات العالمية. وقد شكل الاستثمار المستمر في كوادرنا البشرية أحد أهم العوامل التي أسهمت في تعزيز تنافسية المجموعة وترسيخ مكانتها الريادية على مستوى القطاع المصرفي».

وأضاف: «نفخر في بنك الكويت الوطني بأننا أول بنك خليجي يحصل على هذه المجموعة المتكاملة من شهادات الآيزو المتخصصة في الموارد البشرية، ما يؤكد نجاح الاستراتيجية التي تبنيناها على مدار السنوات الماضية لتطوير مختلف جوانب إدارة رأس المال البشري. والأهم من ذلك أن هذا الإنجاز يعكس قدرة البنك على تحويل أفضل الممارسات العالمية إلى منظومة عمل متكاملة تدعم الابتكار، وتعزز الكفاءة التشغيلية، وترتقي بتجربة الموظف، بما يسهم في تحقيق أهدافنا المؤسسية طويلة الأجل».

وأوضح أن شهادة ISO 23326:2022، المعنية بقياس وتعزيز مشاركة الموظفين، تعكس نجاح البنك في بناء بيئة عمل إيجابية ومحفزة تعزز مستويات التفاعل والانتماء الوظيفي، وترسخ ثقافة مؤسسية قائمة على الثقة والتواصل والتمكين. وتعد مشاركة الموظفين من أبرز المؤشرات المرتبطة بالإنتاجية والاحتفاظ بالكفاءات وتحقيق الأداء المستدام، وهو ما يوليه البنك أهمية كبيرة ضمن استراتيجيته للموارد البشرية.

وأفاد العبلاني بأن شهادة ISO 30414:2025 المتعلقة بتقارير رأس المال البشري والإفصاح، تؤكد التزام البنك بأعلى معايير الشفافية والحوكمة من خلال تبني منهجيات عالمية لقياس وتحليل والإفصاح عن مؤشرات رأس المال البشري، مؤكدا أن هذه الممارسات تسهم في دعم عملية اتخاذ القرار عبر توفير بيانات ومؤشرات دقيقة تساعد في التخطيط الفعال للقوى العاملة وإدارة المواهب.

وفي مجال استقطاب الكفاءات، أشار العبلاني إلى أن شهادة ISO 30405:2023 التي تركز على الإرشادات التوجيهية للتوظيف، تمثل دليلا على كفاءة عمليات التوظيف في البنك ومواءمتها لأفضل الممارسات الدولية، بما يضمن استقطاب أفضل الكفاءات والخبرات وتوفير تجربة توظيف احترافية وعادلة وشفافة تدعم خطط البنك وأهدافه المستقبلية.

وتابع العبلاني حديثه قائلا: «أما شهادة ISO 10015:2019 المعتمدة في إدارة الكفاءات والتدريب وقياس الفعالية، فتجسد النهج المتكامل الذي يتبعه البنك في تطوير رأس المال البشري، بدءا من تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج التطويرية، وصولا إلى قياس أثرها الفعلي على الأداء الفردي والمؤسسي، بما يضمن تحقيق أعلى قيمة ممكنة من الاستثمار في التعلم والتطوير».

وتغطي هذه المعايير مجتمعة نطاقا واسعا من وظائف الموارد البشرية، بما يشمل استقطاب الكفاءات والتوظيف، وإدارة الأداء، وإدارة المواهب والكفاءات، والتعلم والتطوير، وعلاقات الموظفين، والتعويضات والمزايا، وتقارير رأس المال البشري والإفصاح، إضافة إلى حوكمة الموارد البشرية، الأمر الذي يعكس تكامل السياسات والإجراءات التي يعتمدها البنك لإدارة موارده البشرية وفق منظومة عالمية متقدمة.

أربع شهادات عالمية متخصصة في معايير الجودة «آيزو» للموارد البشرية

القيمة الرأسمالية للسوق تسجل 53,346 مليار دينار بنهاية تداولات أمس

930,5 مليون دينار مكاسب سوقية للبورصة.. في يومين

أسهم السوق الرئيسي تلمع وزيادات القيمة السوقية تناهز «السوق الأول»

علي إبراهيم

حققت بورصة الكويت مكاسب سوقية رأسمالية بلغت 930,5 مليون دينار خلال أول جلستين من الأسبوع الجاري، في انعكاس مباشر لتحسن شهية المستثمرين وعودة الثقة إلى الأسواق المالية مع انحسار وتيرة الأحداث العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما خفف من مستويات الترقب والحذر التي ألقت بظلالها على الأسواق خلال الفترة الماضية.

وساهمت النتائج المالية الإيجابية التي أعلنتها الشركات المدرجة، وفي مقدمتها البنوك، في دعم موجة الصعود، ودفع المستثمرين إلى إعادة بناء مراكزهم الاستثمارية في العديد من الأسهم التي تعرضت لضغوط بيعية وانخفاضات سعرية خلال الأيام السابقة.

وأظهرت التداولات اتساع نطاق الشراء ليشمل الأسهم القيادية في السوق الأول، إلى جانب عدد كبير من شركات السوق الرئيسي، حيث اتجه المستثمرون إلى اقتناص الفرص الاستثمارية في الشركات التي أعلنت عن مؤشرات إيجابية لأدائها التشغيلي أو حققت نموا في أرباحها، الأمر الذي عزز من وتيرة الارتفاعات ورفع القيمة السوقية.

وجاءت المكاسب الرأسمالية موزعة بصورة متوازنة بين السوقين الأول والرئيسي من حيث القيمة المطلقة، إلا أن السوق الرئيسي كان صاحب الأداء الأقوى نسبيا عند قياس المكاسب بحجم السوق والقيمة السوقية لشركاته، ويعكس ذلك عودة واضحة للسيولة نحو الأسهم المتوسطة والصغيرة، الأمر الذي جعلها الأكثر استفادة من تحسن المعنويات الاستثمارية خلال الجلستين الماضيتين. وارتفعت القيمة الرأسمالية لجميع الشركات المدرجة في بورصة الكويت إلى 53,346 مليار دينار بنهاية تداولات أمس الاثنين، مقارنة مع 52,415 مليار دينار بنهاية تداولات يوم الخميس الماضي، لتضيف السوق نحو 930,5 مليون دينار خلال جلستين فقط، وهو ما يعكس سرعة استجابة المستثمرين للمتغيرات الإيجابية، سواء على الصعيد الجيوسياسي أو على مستوى نتائج الشركات.

واستحوذ السوق الأول على جزء كبير من هذه المكاسب، إذ ارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة فيه بمقدار 457,24 مليون دينار لتصل إلى 44,062 مليار دينار بنهاية تداولات الاثنين، مقارنة مع 43,605 مليار دينار بنهاية تداولات الخميس الماضي، كما أضاف السوق الأول خلال جلسة الاثنين وحدها نحو 243,2 مليون دينار إلى قيمته الرأسمالية، بدعم من الأداء الإيجابي للأسهم القيادية، ولا سيما البنوك التي واصلت استقطاب اهتمام المحافظ والصناديق الاستثمارية.

في المقابل، سجل السوق الرئيسي أداء استثنائيا، بعدما ارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة فيه بنحو 474,8 مليون دينار لتصل إلى 9,285 مليارات دينار، مقارنة بـ8,810 مليارات دينار بنهاية تداولات الخميس الماضي. والأبرز أن السوق الرئيسي حقق خلال جلسة الاثنين وحدها مكاسب رأسمالية بلغت 460,4 مليون دينار، بما يمثل غالبية مكاسبه خلال أول جلستين من الأسبوع، وهو ما يعكس قوة الطلب على أسهمه واتساع عمليات الشراء الانتقائي، خاصة أن كثيرا من شركاته كانت قد تعرضت لتراجعات حادة في الفترة الماضية، ما جعل مستوياتها السعرية أكثر جاذبية للمستثمرين.

وامتد الأداء الإيجابي ليشمل مؤشرات السوق كافة، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,33٪، بما يعادل 117,39 نقطة، ليغلق عند مستوى 8913,85 نقطة، وجاء هذا الارتفاع مدعوما بالأداء القوي للسوق الرئيسي، الذي قفز بنسبة 5,22٪، أو 457,42 نقطة، ليصل إلى 9216,48 نقطة، في واحدة من أقوى جلساته خلال الفترة الأخيرة، بينما ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,55٪، أو 51,07 نقطة، ليغلق عند 9312,08 نقطة.

ويعكس هذا الأداء تحولا واضحا في توجهات المستثمرين من التركيز على الأسهم الدفاعية فقط إلى توسيع دائرة الاستثمار لتشمل الأسهم التشغيلية في السوق الرئيسي، مستفيدين من تراجع مستويات المخاطر الإقليمية وتحسن نتائج الشركات، كما يشير إلى أن السيولة أصبحت أكثر استعدادا للعودة إلى الأسهم التي شهدت انخفاضات غير مبررة خلال الفترة الماضية، وهو ما قد يمنح بورصة الكويت زخما إضافيا إذا استمرت نتائج الشركات في تجاوز التوقعات واستمرت الأوضاع الجيوسياسية في الاتجاه نحو مزيد من الاستقرار.